15 February 2007
Arabic

الجمعية العامة

الدورة الحادية والستون

البند ١٠٥ (هـ) من جدول الأعمال

انتخابات لملء الشواغر في الأجهزة الفرعية
وانتخابات أخرى: انتخاب أربعة عشر

عضوا في مجلس حقوق الإنسان

مذكرة شفوية مؤرخة ٢ شباط/فبراير ٢٠٠٧ موجهة إلى رئيسة الجمعية العامة
من البعثة الدائمة للدانمرك لدى الأمم المتحدة

تمثلي البعثة الدائمة للدانمرك لدى الأمم المتحدة تحياتها إلى رئيسة الدورة الحادية
والستين للجمعية العامة، وتشرف بأن تعلن أن حكومة الدانمرك قررت أن ترشح نفسها
لعضوية مجلس حقوق الإنسان للفترة ٢٠٠٧-٢٠١٠ أثناء الانتخابات التي ستجرى في
أيار/مايو ٢٠٠٧.

ووفقا لقرار الجمعية العامة ٦٠/٢٥١، تشرف البعثة الدائمة للدانمرك لدى الأمم
المتحدة بأن ترفق طيه مذكرة عن الالتزامات والتعهدات الطوعية للدانمرك.

ولا تزال الدانمرك ملتزمة بضمان استمرارية تطوّر مجلس حقوق الإنسان لكي يصبح
هيئة تنفيذية فعالة وذات مصداقية تعمل من أجل تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها.

مرفق المذكرة الشفوية المؤرخة ٢ شباط/فبراير ٢٠٠٧ الموجهة إلى رئيسة الجمعية العامة من البعثة الدائمة للدانمرك لدى الأمم المتحدة

ترشيح الدانمرك لعضوية مجلس حقوق الإنسان أثناء الانتخابات التي ستجرى في عام ٢٠٠٧

الالتزامات والتعهدات الطوعية وفقا للقرار ٢٥١/٦٠

إن الدانمرك ملتزمة التزاما راسخا بتعزيز جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية وحمايتها على الصعيد العالمي وتعتبر الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بما في ذلك الحق في التنمية، حقوقا عالمية وغير قابلة للتجزئة ومترابطة ومتعاضدة ومتداعمة.

والدانمرك نصير قوي للأمم المتحدة، ومن ضمنها مجلس حقوق الإنسان، ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، والهيئات المنشأة بموجب معاهدات، والإجراءات الخاصة وهيئات أخرى تابعة للأمم المتحدة معنية بحقوق الإنسان. كما ساهمت الدانمرك على نطاق واسع في هيئات الأمم المتحدة بما أدته من دور في تعزيز سيادة القانون، بما في ذلك توليها رئاسة لجنة مكافحة الإرهاب في الفترة ٢٠٠٥/٢٠٠٦.

وما فتئت الدانمرك تعمل بنشاط في سبيل إصلاح الأمم المتحدة، بما في ذلك إنشاء لجنة بناء السلام ومجلس حقوق الإنسان. والدانمرك ملتزمة أشد الالتزام بجعل هذا المجلس مجلسا تنفيذيا فعالا وذا مصداقية، وتعتقد أنه ينبغي تحقيق هذا الهدف بواسطة جملة أمور من بينها الاستفادة من الإنجازات التي حققتها لجنة حقوق الإنسان.

ولسنوات طوال ظلت الدانمرك أحد أكبر المتبرعين لمفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان من خلال المساهمة في الميزانية العامة بالتبرعات غير المخصصة لأغراض معينة ومساهمات أخرى لصناديق التبرعات في إطار المفوضية.

والدانمرك دولة طرف في الصكوك الدولية الأساسية المتعلقة بحقوق الإنسان وبرتوكولاتها الاختيارية. وتقبل الدانمرك الشكاوى الفردية والشكاوى بين الدول ولها تاريخ طويل في مجال التعاون التام مع جميع هيئات الأمم المتحدة، بما فيها الهيئات المنشأة بموجب معاهدات والإجراءات الخاصة.

وتعمل الدانمرك باستمرار على تكثيف أنشطتها على الصعيد الدولي سعيا إلى تعزيز حقوق الإنسان والحريات الأساسية من خلال جملة وسائل منها تعزيز التزامها تجاه الأمم

المتحدة وتخصيص مزيد من الأموال للأنشطة المتصلة بحقوق الإنسان كجزء من المساعدة الإنمائية الدائمية.

وتظل الدائمك أحد أكبر المانحين الثنائيين في العالم من حيث نصيب الفرد من المساعدة الإنمائية وستظل مساعدها الإنمائية عموماً تمثل نسبة ٠,٨ في المائة على الأقل من الناتج القومي الإجمالي سنوياً وستزداد بازدياد الناتج القومي الإجمالي. ويصل المبلغ الإجمالي للمساعدة الإنمائية الدائمية في الوقت الراهن إلى أكثر من بليون دولار. وفي هذا الإطار، تقدم الدائمك أيضاً تبرعات كبيرة لصناديق الأمم المتحدة وبرامجها ووكالاتها.

وينصب اهتمام السياسة الإنمائية الدائمية بالأساس على المساهمة بفعالية في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وتعتبر الدائمك أن احترام حقوق الإنسان والأخذ بأسباب الديمقراطية والحوكمة الرشيدة هي مفاتيح التنمية. ولذا فإن قضية حقوق الإنسان ليست قضية شاملة فحسب، بل هي أيضاً مجال ذو أولوية في حد ذاته بالنسبة للمساعدة الإنمائية الدائمية.

وتتعهد الدائمك بصفقتها من أعضاء المجلس بما يلي:

العمل بنشاط لكي يصبح المجلس مجلساً تنفيذياً فعالاً وذا مصداقية

- بالدخول في حوار بناء وحقيقي وشفاف في المجلس مع جميع الدول وكذلك مع المجتمع المدني
- بالعمل لضمان أن يعمل المجلس كإطار فعال للتصدي للانتهاكات والأزمات التي تتعرض لها حقوق الإنسان وكذلك من أجل المساعدة الفنية
- بالعمل لضمان أن يعالج المجلس جميع قضايا حقوق الإنسان، أي الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بما في ذلك الحق في التنمية
- بالإسهام إسهاماً بناءً في إجراء استعراض دوري عالمي فعال، يشمل التدقيق وكذلك تحديد الاحتياجات من حيث بناء القدرات
- بالخضوع التام لاستعراض دوري عالمي
- بالتعاون البناء مع جميع الولايات والآليات التي ستُحدد مستقبلاً نتيجة للاستعراض الحالي

تقديم دعم قوي للأنشطة المتصلة بحقوق الإنسان التي تضطلع بها الأمم المتحدة

- بتشجيع الحكومات في جميع أنحاء العالم على أن تصبح دولا أطرافا في صكوك حقوق الإنسان الصادرة عن الأمم المتحدة والوفاء بالتزاماتها في مجال الإبلاغ وكذلك الامتثال للتوصيات الصادرة عن الهيئات المنشأة بموجب معاهدات
- بتقديم الدعم المالي والمؤسسي لمفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان من خلال المساهمة في الميزانية العامة بالتبرعات غير المخصصة لأغراض معينة ومساهمات أخرى لصناديق التبرعات في إطار المفوضية، وتقديم الدعم المالي للهيئات الأخرى التابعة للأمم المتحدة والتي لها دور في مجال حماية حقوق الإنسان
- بالإسهام إسهاما بناء في إعادة هيكلة الهيئات المنشأة بموجب معاهدات
- بالتعاون التام وفي الوقت المناسب مع جميع الهيئات المنشأة بموجب معاهدات والإجراءات الخاصة
- بالعمل لضمان أن تقوم الأمم المتحدة بوظيفتها كإطار للمساعدة الفنية للدول الأعضاء بغية مساعدتها على الوفاء بالتزاماتها الدولية إزاء حقوق الإنسان

النهوض بحقوق الإنسان على الصعيد الدولي

- بالعمل على تعزيز تنفيذ الصكوك الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان، بما فيها إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية
- بالإسهام إسهاما كبيرا في مكافحة الفقر، بما في ذلك من خلال المساعدة الإنمائية الدائرية
- بتعزيز سيادة القانون تعزيزا قويا وكذلك مكافحة ظاهرة الإفلات من العقاب
- بتشجيع المزيد من التسامح ومعالجة القضايا المتصلة بمكافحة جميع أشكال التمييز بسبب الدين أو المعتقد والحض على الكراهية الدينية، وذلك من خلال إقامة حوار بناء وحقيقي قوامه الاحترام المتبادل والمساواة في الحقوق والتفاهم
- بالعمل من أجل التعجيل بنفاذ اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وبروتوكولها الاختياري والاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري
- بالعمل من أجل تعزيز تعميم مراعاة المنظور الجنساني في إطار الأمم المتحدة

مضاعفة الجهود لمناهضة التعذيب والقضاء عليه في كل مكان، بجملة وسائل،
منها ما يلي:

- اتخاذ مبادرات لتنظيم ومضاعفة أعمال المجلس في سبيل مناهضة التعذيب والنظر في إعادة تنظيم الأعمال التي تضطلع بها الجمعية العامة في مجال مناهضة التعذيب
- دعم رصد دولي مستقل لحرية العيش في مآمن من التعذيب
- التماس التقيّد بالبروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، ودعم تنفيذه
- استحداث إطار دائم كركي للتعاون الثنائي في مجال مناهضة التعذيب

كفالة التمتع الفعلي بحقوق الإنسان على الصعيد المحلي

- بمواصلة السعي لبلوغ أعلى المستويات في مجال حماية وتعزيز جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع في الدائم دون تمييز من أي نوع، سواء بسبب العنصر أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين أو الآراء السياسية أو غيرها من الآراء أو المنشأ الوطني أو الاجتماعي أو الملكية أو المولد أو أي وضع آخر
- بإدامة حوار حقيقي ومفتوح مع المجتمع المدني بشأن حماية حقوق الإنسان في الدائم
- بالخضوع التام للرصد المستقل لحماية حقوق الإنسان على الصعيد المحلي من خلال التعاون مع هيئات الرصد الدولية والوطنية وكذلك عن طريق الامتثال لتوصياتها.